الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية
الدورة الخمسون
٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
بنود للمناقشة واتخاذ القرار: البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ وجرياً على الممارسة السابقة، يتشرف الأمين العام بإحالة التقرير الذي أعدّه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة عن العمل الجاري لتنفيذ إطار المؤشرات العالمية للأهداف والغايات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويصف فريق الخبراء في تقريره الأنشطة المضطلع بها في عام ٢٠١٨ عملا بقرار اللجنة الإحصائية ١٠١/٤٩، بما في ذلك: (أ) المستجدات المتعلقة بتصنيف المؤشرات حسب المستوى، ووضع المنهجيات الخاصة بمؤشرات المستوى الثالث؛ (ب) المعايير المقترحة لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة وأفضل الممارسات؛ (ج) المؤشرات التي يمكن استعمالها كبديل عن بعض مؤشرات المستوى الثالث لأغراض الرصد الفوري؛ (د) الأنشطة المنفّذة في سياق مسار العمل المتعلق بتصنيف البيانات وفي سياق الأفرقة العاملة الثلاثة المعني أولها بأوجه الترابط بين إحصاءات أهداف التنمية المستدامة وثانيها بتبادل البيانات الإحصائية والوصفية والثالث بالمعلومات الجغرافية المكانية؛ (هـ) التنقيحات السنوية للمؤشرات وخطة إجراء الاستعراض الشامل لعام ٢٠٢٠. وسيكون معروضا على اللجنة الإحصائية أيضاً وثائقُ معلومات أساسية عن: أفضل الممارسات المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ على الصعيد العالمي عن البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وهي وثيقةٌ تشارَك في إعدادها فريق الخبراء ولجنة تنسيق الأنشطة

* E/CN.3/2019/1.

18-21436 (A) 090119 150119

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإحصائية؛ وعن تصنيف البيانات لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ وأوجه الترابط في إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

واللجنةُ الإحصائية مدعوة إلى إبداء تعليقاتها عن التقدم الذي أحرزه فريق الخبراء وعن اتجاه الأعمال المراد إنجازها في المستقبل. وترد في الفقرة ٣٣ من هذا التقرير النقاط المطروحة كي تناقشها اللجنة.

أولا – مقدمة

١ – على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ١/٧٠، كُلّف فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة بمهمة وضع وتنفيذ إطار المؤشرات العالمية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد وضع فريق الخبراء إطاراً للمؤشرات العالمية أقرته الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين بقرارها ٣١٣/٧١ الصادر في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢ – ويصف هذا التقرير الأعمال التي قام بها فريق الخبراء في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ فيما يتعلق بتنفيذ إطار المؤشرات العالمية، استناداً إلى برنامج العمل الذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية ووفقاً لقرارها ١٠١/٤٩.

ثانيا – تنفيذ إطار المؤشرات العالمية

٣ – في عام ٢٠١٨، عقد فريق الخبراء اجتماعين بحضور الأعضاء شخصياً، حضر كلا منهما عددٌ من ممثلي البلدان الأعضاء والبلدان المراقِبة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص تراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠. وفي الفترة الفاصلة بين الاجتماعين، استمر الفريق أيضاً في التواصل بالسبل الإلكترونية وعن طريق إجراء مداولات عن بعد.

٤ – وقد عُقد الاجتماع السابع، الذي استضافته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في فيينا في الفترة من ٩ إلى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨. واستضافت هيئة الإحصاء السويدية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي الاجتماعَ الثامن الذي عُقد في ستوكهولم في الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وفي هذين الاجتماعين، ناقش الفريق التقدم المحرز فيما يتعلق بوضع المنهجيات الخاصة بمؤشرات المستوى الثالث وقام باستعراض وتحديث التصنيف حسب المستوى؛ واستعرض التنقيحاتِ السنوية لبضعة مؤشرات مختارة؛ وناقش المعايير المقترحة لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة وأفضل الممارسات المتقاسَمة في هذا المجال؛ وناقش تصنيف البيانات اللازم للمؤشرات؛ ودرَس إمكانية استخدام مؤشرات بديلة يستعاض بها عن مؤشرات المستوى الثالث؛ وتباحث المبادئ الموجِّهة للاستعراض الشامل المزمع إجراؤه في عام ٢٠٢٠؛ واستعرض عمل الأفرقة العاملة الثلاثة؛ وعرض الخبرات المكتسبة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي وعلى المستوى المواضيعي. وإضافة إلى ذلك، عُقدت على مدار العام عدة اجتماعات باستخدام تطبيق WebEx بغية المضي قدماً بالأعمال المتعلقة بالتصنيف حسب المستوى.

ألف – المستجدات المتعلقة بالتصنيف حسب المستوى، ووضع المنهجيات الخاصة بمؤشرات المستوى الثالث

٥ – وفقا للآلية المتبعة لتحديث تصنيف المؤشرات، استعرض فريقُ الخبراء تصنيف المؤشرات حسب المستوى خلال اجتماعيه السابع والثامن وفي عدة اجتماعات عُقدت إلكترونياً على مدار العام. وركّز الفريق على مؤشرات المستوى الثالث التي أحرز تقدمٌ لا بأس به فيما يتعلق بوضع منهجياتها، وعلى جميع مؤشرات المستويين الأول والثاني استناداً إلى مدى توافر البيانات بشأنها على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٦ – وقد حدث تقدّم ملموس في وضع منهجيات العديد من مؤشرات المستوى الثالث. ومن ثم، نظر فريقُ الخبراء في عدد كبير من الطلبات التي التُمس فيها إعادة تصنيف مؤشرات من المستوى الثالث. وقبل انعقاد اجتماعات الفريق، دُعيت الوكالات إلى تقديم وثائق داعمة لطلب إعادة تصنيف مؤشرات المستوى الثالث، ترد إلى الفريق قبل شهر واحد على الأقل من موعد اجتماعه. وفي الاجتماع السابع للفريق، جرى استعراض ستة مؤشرات من المستوى الثالث وأعيد تصنيفها لتصبح من مؤشرات المستوى الثاني. وفي الاجتماع الثامن للفريق، جرى استعراض ١٤ مؤشرا آخر من مؤشرات المستوى الثالث العامة والفرعية لغرض إعادة التصنيف وأضيفت بالفعل إلى مؤشرات المستوى الثاني. وفي اجتماعين إلكترونيين عُقدا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، استعرض الفريق أيضا خمسة مؤشرات إضافية من المستوى الثالث وأعاد تصنيفها. ووجّه الفريق إلى الوكالات الراعية تعليقاتٍ تعقيبية بشأن المؤشرات التي تعذر إعادة تصنيفها، أشار فيها إلى أعمال محددة بشأن المنهجية يتعين الاضطلاع بها قبل النظر مجددا في إعادة التصنيف.

٧ – وفي ضوء الحاجة الملحة إلى إعادة تصنيف باقي مؤشرات المستوى الثالث، سوف يستعرض فريق الخبراء طلباتٍ إضافية لإعادة تصنيف المؤشرات حسب المستوى في اجتماعات إلكترونية تُعقد في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩ وسيواصل استعراض طلبات إعادة التصنيف في اجتماعيه المعقودين في عام ٢٠١٩ بحضور أعضائه شخصياً وفي اجتماعات إلكترونية تُعقد على مدار العام. وسيجري عند إحالة هذا التقرير إلى اللجنة الإحصائية تقديم عرض شفوي للتطورات المستجدة فيما يتعلق بإعادة تصنيف مؤشرات المستوى الثالث. ويُطلب إلى الوكالات الراعية أن تقدّم جميع الوثائق اللازمة لطلبات إعادة التصنيف قبل شهر واحد على الأقل من انعقاد الاجتماعات لكي يتوافر لأعضاء الفريق الوقت الكافي لاستعراض جميع الوثائق.

٨ – ووفقاً لبرنامج العمل المعتمد لفريق الخبراء، أجري استعراضٌ لمدى توافر البيانات لمؤشرات المستويين الأول والثاني. فاستُعرض مدى توافر البيانات عن جميع مؤشرات المستويين الأول والثاني في قاعدة بيانات المؤشرات العالمية حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨ لتبيّن نطاق تغطية البلدان والسكان في كل منطقة من المناطق التي تتسم فيها تلك المؤشرات بالأهمية. وخلُص التقييم إلى أن مؤشرَيْن من مؤشرات المستوى الأول ليس لهما ما يكفي من التغطية بالبيانات وينبغي بالتالي نقلهما إلى المستوى الثاني، وإلى أن ثمانية من مؤشرات المستوى الثاني تستوفي المعايير التي تتيح إعادة تصنيفها في المستوى الأول.

٩ – وواصل فريق الخبراء، طبقاً لبرنامج عمله (انظر E/CN.3/2017/2، الفقرة ٣٥ (أ))، استعراض خطط العمل المتعلقة بمؤشرات المستوى الثالث وطلب إلى جميع الوكالات الراعية أن تقدم خطط عمل منقحة تتضمن جداول زمنية مفصلة لإنجاز العمل المتعلق بالمنهجيات وبدء أنشطة جمع البيانات. وقد وردت خططُ عمل محدّثة لجميع مؤشرات المستوى الثالث تقريبا، وهي متاحة على الموقع الشبكي التالي:

https://unstats.un.org/sdgs/tierIII-indicators/. وأجرى الفريق على مدار العام استعراضاً دقيقاً لخطط عمل المؤشرات من المستوى الثالث، مسلطاً الضوء على أية مشاكل في العمل الراهن المتعلق بالمنهجيات وخاصة فيما يتصل بخطط العمل التي تشير إلى غايات يحل الموعد النهائي لإنجازها في عام ٢٠٢٠. ولا يزال عدد قليل من المؤشرات بلا خطط عمل لعدم توافر وكالة راعية للمؤشر. وقد ذكر الفريق العامل أنه إذا ظل المؤشر دون وكالة راعية، فمن الجائز أن يجري تنقيحه أو حذفه خلال الاستعراض الشامل لعام ٢٠٢٠.

١٠ - وبعد استعراض المؤشرات وما أعقب ذلك من تحديث لتصنيفها حسب المستوى، أصبح تصنيف المؤشرات البالغ عددها ٢٣٢ مؤشراً على النحو التالي في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨: ١٠١ مؤشراً في المستوى الأول، و ٨١ مؤشراً في المستوى الثاني، و ٤٤ مؤشراً في المستوى الثالث، و ٦ مؤشرات مصنفة في مستويات عدة (أي أن عناصر مختلفة في المؤشر مصنفة في مستويات مختلفة). وأعرب الفريق عن القلق لأن أكثر من ٥٠ في المائة من مؤشرات الهدفين ١٢ و ١٣ من أهداف التنمية المستدامة مصنفٌ في المستوى الثالث (توقفت أعمال تطوير مؤشرات الهدف ١٣ من المستوى الثالث في انتظار اختتام الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨). وبلغ تطوير منهجيات باقي مؤشرات المستوى الثالث مرحلةً متقدمة للغاية ومن المتوقع أن يكتمل مع حلول آذار/مارس ٢٠١٩ العملُ المتعلق بوضع المنهجيات الخاصة بأكثر من نصف مؤشرات المستوى الثالث المتبقية، ولن يتعدى عندئذ عددُ مؤشرات المستوى الثالث المتبقية العشرين تقريبا. ونحو النصف من هذه المؤشرات العشرين لا تتوافر له وكالة راعية أو تعطل فيه العمل المتعلق بوضع المنهجية. وقد عكف فريق الخبراء على التوصل لبدائل لبعض المؤشرات المذكورة، وسوف يستعرض المؤشرات بالتفصيل خلال عام ٢٠١٩ وقد يقترح مؤشرات بديلة و/أو منقحة في إطار الاستعراض الشامل المقرر إجراؤه في عام ٢٠٢٠. وستواصل الأمانةُ العامة تحديث المعلومات المتعلقة بالتصنيف حسب المستوى حالما يتم استعراض طلبات إعادة التصنيف، ويمكن الاطلاع على أحدث المعلومات بهذا الشأن في الموقع الشبكي التالي: https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/tier-classification/.

باء - معايير لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة وأفضل الممارسات

١١ - بمقتضى الفقرة (ز) من قرار اللجنة الإحصائية ١٠١/٤٩، كُلّف فريق الخبراء بأن يعمل بالاشتراك مع الوكالات الراعية وأن يقيم حواراً مثمراً بين جميع الأطراف لمواصلة تنقيح المبادئ التوجيهية من خلال مراعاة الشواغل التي أثيرت في الدورة التاسعة والأربعين للجنة وأن يعد معايير لتنفيذ المبادئ التوجيهية تكون قائمة على أفضل الممارسات وعلى سبل الحدّ من العبء الذي يمكن أن تمثله الإجراءات المتوخاة من حيث الوقت والموارد بالنسبة لكل من النظم الإحصائية الوطنية والدولية، وتكون كفيلة بحل المسائل المعلقة. وقد وافقت اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين على أن يعمل سبعة من أعضاء الفريق وأربعة من أعضاء لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية على وضع وثيقة تتناول معايير منظِّمة لتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة، وعمل هؤلاء الخبراء على إعداد الوثيقة المذكورة بغية تنفيذ المبادئ التوجيهية التي أعدها فريق

الخبراء[1]. وقاد الرئيسان المشاركان لكل من فريق الخبراء ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية عملية إعداد الوثيقة التي استعرضها الفريق واللجنة وعُرضت في الاجتماع الثامن للفريق. ويرد نص الوثيقة المذكورة في المرفق الأول لهذا التقرير.

١٢ - ويعكف فريق الخبراء أيضاً على إعداد تقرير عن أفضل الممارسات فيما يتعلق بتدفقات البيانات والإبلاغ على الصعيد العالمي عن البيانات. وسيوضع المشروع الأولي للتقرير في صيغته النهائية بحلول منتصف شهر شباط/فبراير، وسيتسنى للجنة الإحصائية الاطلاع عليه كوثيقة معلومات أساسية. وستكون هذه الوثيقة قابلة للتعديل، وسيجري تحديثها بإضافة ما يتكشف من ممارسات جيدة. وقد استُمدت أفضل الممارسات الواردة في الوثيقة المذكورة من عدة مدخلات رئيسية قدمت إلى الفريق وشملت: (أ) سلسلة من دراسات الحالة أجراها الفريق في عام ٢٠١٧ لسبع مؤشرات عالمية تمثيلية وتناولت تدفقاتِ البيانات والإبلاغ عنها من المستوى الوطني إلى المستويين الإقليمي والدولي؛ (ب) دراسات تجريبية عن تدفق البيانات أعِدّت برعاية الفريق التوجيهي المعني بتسخير الإحصاءات لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التابع لمؤتمر الإحصائيين الأوروبيين؛ (ج) سلسلة من دراسات الحالة عن أفضل الممارسات في مجال تدفقات البيانات أجرتها خمسة بلدان أفريقية هي إثيوبيا، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، والكاميرون. وأُطلع الفريق على نتائج الدراسات في اجتماعه الثامن وستُدرَج النتائج الرئيسية في وثيقة المعلومات الأساسية.

١٣ - إضافة إلى ذلك، تواصل الأمانة العامة تحديث الجداول الزمنية لجمع البيانات، وقائمة جهات التنسيق المعنية بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الوكالات الراعية، وقائمة جهات الاتصال المعنية ببيانات أهداف التنمية المستدامة في المكاتب الإحصائية الوطنية. ويمكن الاطلاع على الجداول الزمنية وقائمة جهات التنسيق في الموقع الشبكي التالي: https://unstats.un.org/sdgs/. أما قائمة جهات الاتصال، فتتيحها الأمانة العامة للوكالات الراعية مباشرةً لضمان إعلام المكاتب الإحصائية الوطنية باستمرار، وعن طريق البريد الإلكتروني، عند قيام الوكالات الراعية بجمع البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وتجهيزها ونشرها.

جيم - الاستعانة بمؤشرات قائمة للاستخدام الفوري كبدائل لرصد الغايات

١٤ - طلبت اللجنة الإحصائية إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، في الفقرة (د) من قرارها ١٠١/٤٩، النظر في إمكانية استعمال المؤشرات المؤقتة الحالية كبديل من أجل استخدامها على الفور في رصد الغايات ريثما توضع مؤشرات المستوى الثالث في صيغتها النهائية. وقد بدأ فريق الخبراء هذا العمل بأن حدّد الغاياتِ والأهداف ذات الأولوية التي هي في أمسّ الحاجة إلى مؤشرات بديلة لرصدها. وتشمل الأهداف والغايات المذكورة الغاياتِ التي يحل الموعد النهائي لإنجازها في عام ٢٠٢٠ وجميع الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ، إضافة إلى الأهداف ١٢ إلى ١٤ التي يكثر عدد مؤشرات رصدها المصنفة حاليا في المستوى الثالث. واستعرض الفريق بعد ذلك مؤشراتٍ مقترحة للغايات ووضع قائمةً أولية للمؤشرات البديلة. وأطلع أعضاءُ الفريق ثم الوكالات الراعية على القائمة الأولية لتقييم مستوى الاهتمام بالبدائل

(١) يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/49th-session/documents/BG-Item-3a-IAEG-SDGs-DataFlowsGuidelines-E.pdf.

المقترحة وتبيُّن ما إذا كانت هناك منهجية متفقٌ عليها لأي من المؤشـــرات البديلة المقترحة ومدى توافر البيانات بشأنها.

١٥ - ونتيجة لتلك المشاورات وفي ضوء المناقشة التي جرت في الاجتماع الثامن، وضع فريق الخبراء قائمةً أولية لبدائل عالمية تستعمل لرصد المؤشرات المصنفة حاليا في المستوى الثالث. والقائمة المذكورة متاحةٌ على الموقع الشبكي لفريق الخبراء في الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs.

ثالثا - مسار العمل المتعلق بتصنيف البيانات

١٦ - طلبت اللجنة الإحصائية إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات، في الفقرة (هـ) من قرارها ١٠١/٤٩، أن يحدد بوضوح أبعاد وفئات تصنيف البيانات المطلوبة للمؤشرات المندرجة في إطار المؤشرات العالمية، مع مراعاة الموارد اللازمة والمبدأ الرئيسي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهو عدم ترك أي أحد خلف الركب. وطوال عام ٢٠١٨، واصل فريق الخبراء العمل على تحديد أبعاد وفئات تصنيف البيانات المطلوبة للمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، مستنداً في ذلك إلى متطلبات التصنيف الدنيا في خطة عام ٢٠٣٠ وآخذا في الاعتبار البيانات المتاحة. وعمل فريق الخبراء أيضاً على تجميع المعايير والأدوات المستخدمة حالياً في تصنيف البيانات والتي يمكن الاستعانة بها كمرجع للعمل المستقبلي.

١٧ - وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عُقد اجتماع عمل مدته يومٌ واحد جمع بين أعضاء فريق الخبراء والوكالات الراعية وجهات أخرى معنية لمناقشة مسائل تتعلق بتصنيف البيانات وإعداد وثيقة معلومات أساسية تحال إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الخمسين. وفي ذلك الاجتماع، اتُفق على أن يتشاور الفريق مع مجموعات متخصصة بشأن الأولويات السياساتية ذات الصلة بالشرائح التي تمثلها (بما يشمل، على سبيل المثال، الأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، واللاجئين، وكبار السن) وأن يتواصل، حسب الاقتضاء، مع الوكالات الراعية بشأن أبعاد وفئات تصنيف البيانات المطلوبة للمؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. واتفق أيضاً على أن يضع الفريق اقتراحاً أولياً يُطرح بعدئذ في عملية تشاور مفتوحة تسبق تقديمَ الوثيقة إلى اللجنة الإحصائية كوثيقة معلومات أساسية في شباط/فبراير ٢٠١٩.

رابعا - الأفرقة العاملة التابعة لفريق الخبراء

١٨ - أنشأ فريق الخبراء، في آذار/مارس ٢٠١٦، ثلاثة أفرقة عاملة تكرس أعمالها للمواضيع التالية: تبادل البيانات الإحصائية والوصفية، والمعلومات الجغرافية المكانية، وأوجه الترابط بين إحصاءات أهداف التنمية المستدامة. ويتألف كل فريق عامل، على النحو المحدد في اختصاصاته[٢]، من أعضاء في فريق الخبراء وممثلين مدعوين آخرين. ويرد فيما يلي موجزٌ مقتضب للأعمال التي اضطلع بها كل فريق عامل في عام ٢٠١٨ وبيانٌ لاجتماعاته وأعماله المرتقبة.

(٢) يمكن الاطلاع على اختصاصات كل فريق عامل وعلى معلومات عن أعضائه ومعلومات هامة أخرى على الموقع الشبكي التالي: http://unstats.un.org/sdgs/iaeg-sdgs/.

ألف – الفريق العامل المعني بتبادل البيانات الإحصائية والوصفية

١٩ – يتألف الفريق العامل المعني بتبادل البيانات الإحصائية والوصفية من ١٢ بلداً عضواً و ١٠ وكالات دولية أعضاء، وتترأسه كولومبيا. وقد أصدر الفريق العامل نموذجه التجريبي الأول لهيكل البيانات في شباط/فبراير ٢٠١٨ وأجرى عملية تبادل تجريبية للبيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بين البلدان والوكالات الراعية استمرت من آذار/مارس إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. ولتيسير التبادل التجريبي للبيانات، أنشأت أيضاً شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة موقعاً شبكياً تجريبيا لتبادل البيانات باسم ”SDG Data Labs“.

٢٠ – وإضافة إلى المداولات التي تجري عن بُعد شهريا، عقد الفريقُ العامل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ اجتماعه الثالث الذي استعرض فيه التبادل التجريبي للبيانات وأحاط علماً بالدروس المستفادة. ويخطط الفريق العامل للقيام في النصف الأول من عام ٢٠١٩ بما يلي: وضع النموذج الرسمي الأول لهيكل البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في صيغته النهائية وتعميمه؛ وإعداد جدول زمني لاستعراض تنظيم نموذج هيكل البيانات؛ والترتيب لإجراء تبادل للبيانات في مرحلة الإنتاج؛ ونشر مشاريع لنماذج هيكل البيانات الوصفية. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٩، يعتزم الفريق وضع مبادئ توجيهية بشأن استخدام نماذج هيكل البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وسبل تكييفها لكي يتسنى استعمالها على الصعيد الوطني والاشتراك في عملية تبادل البيانات؛ وبناء القدرات الوطنية؛ وبدء إطلاق تجريبي لعملية تبادل للبيانات الوصفية؛ وتنفيذ أنشطة للتواصل مع البلدان والوكالات الراعية عن طريق قنوات تتجاوز ما يتيحه الفريق العامل.

باء – الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية

٢١ – يتألف الفريق العامل المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية في الوقت الراهن من ١٧ بلداً عضواً و ٦ وكالات دولية أعضاء (انظر الموقع الشبكي للفريق العامل في الرابط التالي: http://ggim.un.org/UNGGIM-wg6/). وقد عقد الفريق، الذي تتشارك رئاسته السويد والمكسيك، اجتماعه الخامس في نيروبي في الفترة من ٥ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقدم الفريق أيضاً إلى لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي تقريراً عن تسخير المعلومات الجغرافية المكانية لأغراض التنمية المستدامة.

٢٢ – وللفريق العامل مسارًا عمل يمتد الجدول الزمني المقترح لتنفيذ مهامهما طوال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويركز مسار العمل الأول على مهام تصنيف البيانات الإحصائية حسب الموقع الجغرافي وتجميع البيانات المرمّزة جغرافياً على مستوى الوحدات. ويعتزم الفريق أن يجمع أفضل الممارسات المتبعة في تصنيف البيانات حسب الموقع الجغرافي وتجميع البيانات المرمّزة جغرافياً على مستوى الوحدات، وأن يعد إرشادات تقنية عن المفاهيم والمنهجيات المتصلة بتصنيف البيانات حسب الموقع الجغرافي. ويركز مسار العمل الثاني على المهام ذات الصلة بتوافر البيانات الساتلية المتعلقة برصد الأرض والجاهزة للإنتاج وتطبيقاتها لأغراض إنتاج المؤشرات. وسيقوم الفريق بتجميع أفضل الممارسات ودراسات الحالة على الصعيد الوطني، وسيعدّ إرشادات تقنية عن المفاهيم والمنهجيات المتصلة بإدماج البيانات الساتلية لرصد الأرض في عملية إنتاج المؤشرات.

٢٣ - وقد أعرب فريق الخبراء، في اجتماعه الثامن، عن القلق لعدم اطّلاعه بالقدر الكافي على أعمال الفريق العامل، وارتأى ضرورة تكثيف التفاعل مع الأوساط الإحصائية. ونالت التوصية بإشراك بعض أعضاء فريق الخبراء (هم أنفسهم الممثَّلون في الفريق العامل) الترحيب والقبول من جانب الفريق العامل.

جيم - الفريق العامل المعني بأوجه الترابط بين إحصاءات أهداف التنمية المستدامة

٢٤ - يتألف الفريق العامل المعني بأوجه الترابط بين إحصاءات أهداف التنمية المستدامة حالياً من ١١ بلداً عضواً و ٨ ممثلين من الأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني. وتتشارك الصين وكندا في رئاسة الفريق الذي يُجري معظم اجتماعاته باستخدام تطبيق WebEx وعن طريق البريد الإلكتروني.

٢٥ - وقد أعدّ الفريق وثيقةَ معلومات أساسية ستُحال في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٩ إلى اللجنة الإحصائية أثناء انعقاد دورتها الخمسين. وتحتوي وثيقة المعلومات الأساسية على بيان للأعمال المبكرة التي أنجزها الفريق فيما يتعلق بأوجه الترابط، ونتائج المشاورات العالمية والداخلية، وأفضل الممارسات المستمدة من البلدان والمنظمات، إضافة إلى تحليل أولي متكامل للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أعدّ لدعم وضع السياسات. وخلال عام ٢٠١٩، يعتزم الفريق إعداد تقرير ثانٍ يبحث في أوجه الترابط بين نظام المحاسبة البيئية-الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة، وأن يدرسَ بالتزامن مع ذلك أوجه الترابط بين السياسات والتشريعات ويجري دراسةً أكثر تعمقاً للتحليل المتكامل بغية دعم وضع السياسات.

خامسا - التنقيحات السنوية وخطة إجراء الاستعراض الشامل لعام ٢٠٢٠

٢٦ - وفقا لما نصّ عليه قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧١ وما جاء في الخطة والمعايير التي وافق عليها فريق الخبراء فيما يتعلق باحتمال إجراء تنقيحات سنوية طفيفة[٣]، نظر فريق الخبراء في قائمة المؤشرات التي اقترح أعضاؤه تنقيحها. واستعرض الفريق في اجتماعه الثامن ستة تنقيحات (انظر المرفق الثاني).

٢٧ - وفي الاجتماع الثامن أيضا، اتفق أعضاء الفريق على مبادئ موجِّهة ومعايير عامة للاستعراض الشامل المزمع إجراؤه في عام ٢٠٢٠ وعلى جدول زمني له. ويمثل الاستعراض الشامل لعام ٢٠٢٠ فرصةً لتحسين إطار المؤشرات من أجل المساعدة على إجراء الرصد العالمي لخطة عام ٢٠٣٠، وتوفير الإرشادات اللازمة للبلدان التي قطع العديد منها شوطاً كبيراً في تنفيذ إطاره الوطني وتفعيل منابر الإبلاغ الخاصة به. واتفق أعضاء فريق الخبراء على عدة مبادئ موجِّهة للاستعراض تهدف إلى تحديد البارامترات التي سينفذ الاستعراض في إطارها. وتشمل هذه المبادئ ما يلي: ينبغي أن يراعي الاستعراض الاستثمارات التي وُظّفت بالفعل على الصعيدين الوطني والدولي وألا يقوّضَ الجهود الجارية؛ وينبغي ألا يفرض الإطارُ المنقح عبئاً إضافياً ثقيلاً على الجهات الوطنية القائمة بالعمل الإحصائي؛ وينبغي أن يتسع المجال للتحسين على أن يُكفل في الوقت ذاته أن تكون التغييرات محدودةَ النطاق وأن يظل الإطارُ على حجمه الراهن؛ وينبغي أن يظل محور تركيز فريق الخبراء، فيما يقوم به من أعمال مشتركة، منصباً على تنفيذ الإطار على صعيد البلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(٣) انظر E/CN.3/2017/2، الفقرة ٢١.

٢٨ - وإضافةً إلى هذه المبادئ الموجِّهة الأكثر عمومية بطبيعتها، اتفق أعضاء الفريق على أن يجري في الاستعراض الشامل لعام ٢٠٢٠ النظر في إطار المؤشرات العالمية وأن يجري خلاله الاستعاضة عن بعض المؤشرات أو حذفها أو تنقيحها أو تعديلها، وإضافة مؤشرات أخرى في حالات استثنائية قليلة، على ألا يتم ذلك إلا: (أ) عندما لا يغطي المؤشر الحالي الغايةَ تغطية جيدة أو لا يتتبعها تتبعاً جيدا؛ و/أو (ب) في حالة الاحتياج لمؤشر إضافي لتغطية جانب حاسم الأهمية من جوانب الغاية أو الهدف؛ و/أو (ج) عندما يتعثَّر وضع المنهجية الخاصة بمؤشر من المستوى الثالث أو لا يُسفر عن النتائج المرجوة؛

٢٩ - وترد فيما يلي المعايير المحددة المنظِّمة لتنفيذ الاستعراض:

(أ) لا يُنظر في إضافة مؤشر آخر إلا في حالات استثنائية يتبين فيها أن جانباً حاسم الأهمية من جوانب الغاية موضع النظر لا يجري رصده عن طريق المؤشر الحالي (أو المؤشرات الحالية) أو يراد من خلالها معالجة مسألة جديدة ناشئة أو بالغة الأهمية لا ترصدها المؤشرات القائمة، أو عندما لا تتوافر لهدف بأكمله سوى قلّة قليلة من مؤشرات المستويين الأول أو الثاني لأغراض المتابعة؛

(ب) يُنظر في الحذف إذا تعطل العمل المتعلق بمنهجية أحد مؤشرات المستوى الثالث أو لم يحقق النتائج المرجوة، ويقترح بديلٌ إذا كان المؤشر المحذوف هو المؤشر الوحيد الذي يرصد الغايةَ ذات الصلة؛

(ج) يُنظر في تعديل المؤشر أو الاستعاضة عنه إذا كان لا يغطي الغايةَ تغطيةً جيدة أو لا يتتبعها تتبعاً جيداً؛

(د) لا بد أن يكون للمؤشر المقترح منهجيةٌ متفق عليها وأن تتوافر البيانات عنه (لن يُنظر في مقترحات لمؤشرات من المستوى الثالث) وأن يكون ملائماً لأغراض الرصد العالمي؛

(هـ) سيكون هدف الاستعراض هو الحفاظ على العدد نفسه من المؤشرات المشمولة بالإطار في الوقت الراهن حتى لا يطرأ تغيرٌ كبير على الإطار الأصلي الذي يجري تنفيذه حالياً في معظم البلدان، وعدم زيادة عبء الإبلاغ الواقع على عاتق النُظم الإحصائية الوطنية.

٣٠ - ويرد فيما يلي الجدول الزمني المقترح للاستعراض الشامل: (أ) يعد فريق الخبراء، بحلول آذار/مارس ٢٠١٩، إطاراً للاستعراض ينطوي على حالات حذف واستبدال وتعديل وإضافة محتملة، استناداً إلى التحليلات والتقييمات السابقة وبمساعدة من الأمانة العامة؛ (ب) يجري الفريق في اجتماعه التاسع المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠١٩ استعراضاً نهائياً للتقدم المحرز بشأن مؤشرات المستوى الثالث لتبيُّن ما إذا كان من الممكن إبقاؤها في القائمة أم أنه يتعين حذفها؛ (ج) تُعقد، في الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه ٢٠١٩، مشاورةٌ مفتوحة بشأن القائمة الأولية لعمليات الحذف والتعديل والاستبدال والإضافة، ويستعرض الفريق نتائج المشاورات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٩؛ (د) يعدّ الفريق، بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، المقترحَ النهائي المتعلق باستعراض عام ٢٠٢٠ ويقدمه إلى اللجنة الإحصائية لكي تنظر فيه في دورتها الحادية والخمسين المقرر عقدها في آذار/مارس ٢٠٢٠.

سادسا – برنامج عمل فريق الخبراء

٣١ – من المقترح أن ينفّذ فريق الخبراء الأنشطة التالية في الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١٩ وآذار/مارس ٢٠٢٠:

(أ) مواصلة استعراض خطط العمل المتعلقة بمؤشرات المستوى الثالث وإعادة تصنيف المؤشرات عند استيفائها الشروط الواجبة، وذلك في الاجتماعات التي تُعقد بحضور الأعضاء شخصياً ومن خلال الاجتماعات المفتوحة التي تُعقد باستخدام تطبيق WebEx، ووفق الجدول الزمني الذي يتفق عليه الفريق؛

(ب) إجراء الاستعراض الشامل المتعلق باستبدال المؤشرات أو حذفها أو تنقيحها أو تعديلها، وإضافة مؤشرات أخرى في حالات استثنائية قليلة، وإعداد مقترحات لكي تنظر فيها اللجنةُ الإحصائية في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في عام ٢٠٢٠؛

(ج) مواصلة مسار العمل المتعلق بتصنيف البيانات لتوفير المزيد من المبادئ التوجيهية والتنسيق مع الفريقين العاملين الآخرين (أي الفريق العامل المعني بتبادل البيانات الإحصائية والوصفية وذاك المعني بالمعلومات الجغرافية المكانية) فيما يتعلق بأعمال تصنيف البيانات؛

(د) مواصلة أعمال الأفرقة العاملة الثلاثة المعني أولها بتبادل البيانات الإحصائية والوصفية وثانيها بالمعلومات الجغرافية المكانية والثالث بأوجه الترابط بين إحصاءات أهداف التنمية المستدامة، واستعراض خطط عمل الأفرقة العاملة لضمان تواؤمها مع عمل فريق الخبراء؛

(هـ) مواصلة تحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بتدفق البيانات بين البلدان والوكالات الراعية بغية نشرها على الموقع الشبكي لفريق الخبراء؛

(و) عقد اجتماعين، أولهما في الربع الأول من عام ٢٠١٩ والثاني في الربع الأخير من العام نفسه، في موعدين يحدَّدان في وقت لاحق، والاستمرار في التواصل بالسبل الإلكترونية وعن طريق التداول عن بُعد حسب الاقتضاء.

٣٢ – وستجري في أيار/مايو ٢٠١٩ عمليةُ مناوبة للعضوية في فريق الخبراء وفق المنصوص عليه في اختصاصاته[٤]. وستتولى الآليات الإقليمية المعنية إجراء عملية المناوبة المذكورة.

سابعا – النقاط المطروحة للمناقشة

٣٣ – **اللجنة الإحصائية مدعوةٌ إلى القيام بما يلي:**

(أ) الإحاطة علماً بالعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة استجابةً لقرارات اللجنة؛

(٤) انظر: https://unstats.un.org/sdgs/files/IAEG-SDGs%20Terms%20of%20Reference_2017.pdf.

(ب) إبداء رأيها في معايير تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة واعتمادها بصيغتها الواردة في المرفق الأول؛

(ج) إبداء رأيها بشأن التنقيحات السنوية الستة لإطار المؤشرات العالمية واعتمادها بصيغتها الواردة في المرفق الثاني؛

(د) إبداء رأيها بشأن المبادئ الموجِّهة والمعايير المتعلقة بالاستعراض الشامل لعام ٢٠٢٠؛

(هـ) إبداء رأيها بشأن وثائق المعلومات الأساسية المتعلقة بتصنيف البيانات وأوجه الترابط بينها؛

(و) إبداء رأيها بشأن برنامج العمل المقترح لفريق الخبراء في عام ٢٠١٩ واعتماده.

المرفق الأول

معايير تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة

ينصب محور التركيز في هذه الورقة، التي أعدّت بتكليفٍ من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، على تدفقات البيانات الإحصائية لأغراض الإبلاغ العالمي عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التسليم بأن المؤشراتِ غير الإحصائية ضروريةٌ هي أيضا لرصد هذا التقدم. وليست المؤشرات غير الإحصائية المشمولة بالإطار العالمي مما يدخل في نطاق اختصاص المكاتب الإحصائية الوطنية باعتبارها الجهات المقدّمة للبيانات والمصدِّقة عليها، وإن كان من الممكن أن تعمل هذه المكاتب كجهات تنسيق وطنية لإدارة الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة ككل، بما في ذلك الإبلاغ عن المؤشرات غير الإحصائية. ولتحديد نطاق المبادئ التوجيهية التالية بشكل واضح، سيتعين في ضوء ما سبق وضع قائمة بالمؤشرات العالمية غير الإحصائية لأهداف التنمية المستدامة.

معلومات أساسية

ذكرت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٣/٧١ المتخذ في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أنها:

(أ) تعتمد إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، باعتباره أداة طوعية قطرية تُكمّل بمؤشرات على الصعيدين الإقليمي والوطني تضعها الدول الأعضاء؛

(ب) تؤكد أن الإحصاءاتِ والبيانات الرسمية المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية تشكّل الأساس اللازم لإطار المؤشرات العالمية، وتوصي بأن تَستكشِف النُظم الإحصائية الوطنية سبل إدماج مصادر جديدة للبيانات في نُظمها لتلبية احتياجات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى بيانات جديدة، حسب الاقتضاء، وتؤكد أيضاً دور المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها المنسق للنظام الإحصائي الوطني؛

(ج) تطلب إلى الأمين العام مواصلة تيسير التعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل تعزيز قنوات الإبلاغ عن البيانات، وكفالة تنسيق البيانات والإحصاءات واتساقها لأغراض المؤشرات المستخدمة من أجل متابعة أهداف وغايات التنمية المستدامة واستعراضها، في حدود الموارد المتاحة؛

(د) تؤكد وجوب أن تُنفَّذ أنشطة النظام الإحصائي العالمي جميعها بالتقيد التام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦.

ورحبت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في دورتها التاسعة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر E/2018/24)، بالجهود التي يبذلها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات من أجل تحسين تدفقات البيانات والإبلاغ على الصعيد العالمي، ورحبت أيضاً بمشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة بوصفها

خطوة أولى لتحسين التنسيق والمواءمة بين نظم البيانات الوطنية والدولية وضمان الشفافية التامة للبيانات بأنواعها والبيانات الوصفية والبيانات المجمّعة الواردة في قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ وطلبت إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات أن يعمل بالاشتراك مع الوكالات الراعية وأن يقيم حواراً مثمراً بين جميع الأطراف لمواصلة تنقيح المبادئ التوجيهية مراعياً في ذلك الشواغل التي أثيرت في الدورة التاسعة والأربعين للجنة، وأن يعد معايير لتنفيذ المبادئ التوجيهية تكون قائمة على أفضل الممارسات وعلى سبل الحد من العبء الذي يمكن أن تمثله الإجراءات المتوخاة من حيث الوقت والموارد بالنسبة لكل من النظم الإحصائية الوطنية والدولية، وتكون كفيلة بحل المسائل المعلقة.

وبناءً على ذلك، أُعدت هذه الوثيقة لعرض معايير وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لكي تنظم تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتدفقات البيانات والإبلاغ عن البيانات على الصعيد العالمي لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وينبغي مع ذلك أن يكون واضحاً أن الوثيقة قابلةٌ للتعديل وأن إضافات جديدة ستُدخل عليها لمواكبة ما يتكشف من ممارسات جيدة.

أولا – الهدف الرئيسي: ينبغي أن تكون المؤشرات الإحصائية لرصد أهداف التنمية المستدامة مستوفيةً المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

يجب أن تنفَّذ أنشطة النظام الإحصائي العالمي جميعها بالتقيّد التام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦، وبالتقيد التام بالمبادئ المنظمة للأنشطة الإحصائية الدولية أيضاً في حالة الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للدول الأعضاء والوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية القيام بما يلي:

(أ) ألا تستخدم سوى المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والمصادر والأساليب والإجراءات التي تستوفي المعايير المهنية والعلمية؛

(ب) أن توثّق على نحو تام وتتيح مصادر البيانات وأساليب حساب التقديرات أو التعديل، على نحو يكفل شفافية المنهجية المتبعة وإمكانية محاكاة التقديرات والوثوق فيها؛

ثانيا – التزام الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية

تكون الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية مسؤولةً، بوصفها الوكالات الراعية، عن نوعية ودقة الإبلاغ على الصعيد العالمي عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق أقصى قدر من الجودة والشفافية والثقة في الإبلاغ العالمي والتقيّد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية والمبادئ المنظِّمة للأنشطة الإحصائية الدولية، ينبغي للوكالات الراعية القيام بما يلي:

١ – أن تكفل تجميع السلاسل الدولية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على أساس مصادر البيانات الرسمية الوطنية في جميع الحالات التي تقوم فيها النُظم الإحصائية الوطنية بإنتاج ونشر بيانات أو تقديرات وطنية تتسق مع تعاريف المؤشرات المتفق عليها والمعايير الإحصائية الدولية المتفق عليها.

٢ - أن تتشاور مع النُظم الإحصائية الوطنية لتحديد أنسب الأساليب الإحصائية ومصادر البيانات، التي تستند حصراً إلى اعتبارات مهنية وعلمية وإحصائية موثوقة وإلى المعايير الإحصائية المتفق عليها دوليا. وتبلَّغ المكاتب الإحصائية الوطنية بتلك المشاورات.

٣ - أن تفسح للهيئات الإحصائية الوطنية المجال، في حدود زمنية معقولة، لكي تقوم باستعراض البيانات والتقديرات القطرية المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة قبل نشرها.

٤ - أن تكفل التوثيق الدقيق لمصادر البيانات والأساليب وشفافيتها التامة للعموم، ولا سيما مقدمو البيانات الوطنية، من أجل تيسير المصادقة على البيانات وإمكانية محاكاتها.

٥ - أن تقدم إيضاحا وافيا لأي تضارب محتمل بين البيانات الوطنية والدولية.

٦ - أن تزود النُظم الإحصائية الوطنية في الوقت المناسب بإرشادات وافية ومفصلة عن البيانات الوصفية والمنهجيات وتبلغها بالتغييرات التي أُدخلت عليها.

٧ - أن تقدم إلى الدول الأعضاء، عند الطلب ومن خلال مكاتبها الإحصائية الوطنية، المساعدة التقنية اللازمة من أجل تحسين الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وتطبيق المعايير الدولية المتفق عليها.

٨ - أن تكفل استمرار التحاور مع الدول الأعضاء بشأن البيانات الوطنية المبلغ عنها في سياق الرصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما عندما تكون هناك خلافات تتعلق بمصادر البيانات الوطنية والتقديرات القطرية. وينبغي أن يركّز الحوار على ضرورة الالتزام بأقصى قدر من الدقة العلمية وكفالة الاتساق والقابلية للمقارنة على الصعيد الدولي وتنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

٩ - أن تقلل إلى أدنى حد ممكن من عبء الإبلاغ عن البيانات الواقع على عاتق النُظم الإحصائية الوطنية، من خلال الاستعانة بآليات الإبلاغ القائمة أو منابر الإبلاغ الوطني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة كلما كان ذلك ممكنا، وتشجيع استخدام معايير وأدوات نقل البيانات مثل نظام تبادل البيانات الإحصائية والوصفية (SDMX) والتطبيقات البرامجية الشبكية.

١٠ - أن تنسق أعمال جمع البيانات التي تقوم بها الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية وتضع ترتيبات لتقاسم البيانات فيما بينها تتسم بالكفاءة والفعالية بغية تفادي ازدواجية الجهود.

١١ - تقوم الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية، في مسعى إلى تعزيز الدور التنسيقي للمكتب الإحصائي الوطني في إطار النُظم الإحصائية الوطنية وضمان جودة البيانات القطرية، بتوجيه نسخةٍ إلى المكتب الإحصائي الوطني من طلباتها الحصول على بيانات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة وتزوّده بقائمة بجميع الجهات الوطنية المقدمة للبيانات وبالجدول الزمني لجمع البيانات.

١٢ - لا توجّه الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية إلى البلدان طلبات البيانات المتعلقة بمؤشر معين من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة إلا إذا كانت هي الوكالة الراعية المعيّنة لرصده. وفي حالة تسمية أكثر من وكالة كجهة راعية، يتم جمع البيانات عن طريق أساليب موحدة من قبيل الاستبيانات المشتركة.

١٣ - تُنشر البيانات التي تجمعها الوكالات الراعية للعموم ويجري تبادلها، في الوقت المناسب ودون تكلفة، مع شعبة الإحصاءات وسائر الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية التي تهتم بالحصول على البيانات لأغراض أخرى كإعداد التقارير المواضيعية مثلا.

١٤ - توثَّق التقديرات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المنشورة في قواعد البيانات التي تتعهدها الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية توثيقاً وافياً وتحدَّد مصادرها على نحو سليم، مع إيراد بيانات وصفية واضحة وشاملة.

١٥ - أن تزيد من إمكانية الاطلاع على البيانات عن طريق دعم إمكانية الوصول الحر إلى البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ودعم إتاحتها للعموم من جانب الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية من ناحية والمكاتب الإحصائية الوطنية والنُظم الإحصائية الوطنية من ناحية أخرى.

١٦ - أن تدعم البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، من أجل تعزيز قدرات مكاتبها ونُظم بياناتها الإحصائية الوطنية.

ثالثا - التزام الدول الأعضاء

تقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن المتابعة والاستعراض، على الصُعد الوطني والإقليمي والعالمي، فيما يتصل بالتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وتكون النُظم الإحصائية الوطنية المصدرَ الرئيسي للبيانات والإحصاءات المستخدمة للإبلاغ العالمي عن أهداف التنمية المستدامة، على أن يكون مفهوماً أن جودة البيانات والإحصاءات التي تقدِّمها هذه النُظم إلى الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية لها تأثير بالغ على نوعية الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي عموما. ولكفالة أقصى قدر من الدقة والشفافية والموثوقية في الإبلاغ العالمي عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي للدول الأعضاء:

١٧ - أن تعدّ البيانات الأساسية التي تستند إليها المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة مستعينةً في ذلك بالتعاريف والمعايير المتفق عليها دوليا.

١٨ - أن تقدم البيانات العادية والبيانات الوصفية اللازمة للإبلاغ العالمي إلى الوكالات الراعية في الوقت المناسب ووفقا لمعايير الجودة من خلال آليات الإبلاغ القائمة أو منابر الإبلاغ الوطني عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كلما كان ذلك ممكنا.

١٩ - أن تعمد، في الحالات التي لا تستوفي فيها البياناتُ المعايير الدولية، إلى إحالة المعلومات اللازمة المتعلقة بالمنهجية لتمكين الوكالات الإحصائية الدولية وفوق الوطنية من تعديل الإحصاءات لضمان الاتساق والقابلية للمقارنة على الصعيد الدولي.

٢٠ - أن تستعرض المعلومات التي توفرها الوكالات الراعية وتخطر الوكالاتِ في حالة مواجهة أية مشكلات.

٢١ - أن تكفل استمرار التحاور مع الوكالات الراعية بشأن البيانات الوطنية المبلغ عنها في سياق الرصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما عندما تكون هناك خلافات تتعلق بمصادر البيانات

الوطنية والتقديرات القطرية. وينبغي أن يركّز الحوار على ضـــرورة الالتزام بأقصـــى قدر من الدقة العلمية وكفالة الاتساق والقابلية للمقارنة على الصعيد الدولي وتنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

٢٢ - أن تسعى إلى الحصول على الدعم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات في بلدانها.

رابعا - دور مكتب الإحصاء الوطني

تكون المكاتب الإحصـائية الوطنية مسؤولةً، بوصـفها الجهات المنتِجة للبيانات والمعنية بالتنسـيق في إطار نُظمها الإحصـــائية الوطنية، عن نوعية ودقة الإبلاغ العالمي عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكثيراً ما يكون المكتب الإحصائي الوطني مكلّفاً أيضا، على الصعيد القطري، بضمان جودة البيانات الإحصـــائية التي تصـــدر عن الكيانات الوطنية الأخرى المنتجة للبيانات، وإن ظلّ بعض الإحصاءات الوطنية تحت إشراف مؤسسات متخصصة. وجدير بالذكر أن الترتيباتِ التي تعتمدها النُظم الإحصـــائية الوطنية في إبلاغ الوكالات الإحصـــائية الدولية وفوق الوطنية بالبيانات تتنوع إلى حدّ بعيد بتنوع الوكالات والبلدان. والمكاتب الإحصـــائية الوطنية هي الجهة الوطنية المقدّمة للبيانات إلى العديد من الوكالات الإحصـــائية الدولية وفوق الوطنية. ويجوز، تبعاً للهيكل الإداري لكل وكالة، أن تكون الدول الأعضـــاء قد عيّنت هيئاتٍ أخرى كجهات مقدمة للبيانات الوطنية، وعادة ما يُعهد بذلك إلى الوزارات التنفيذية. وفي هذه الحالات، يصبح التنسيق الداخلي في إطار النظام الإحصائي الوطني أمرا في غاية الأهمية.

ومع مراعاة وجود ترتيبات مختلفة للإبلاغ عن البيانات فيما بين الوكالات الإحصـــائية الدولية وفوق الوطنية والمكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الجهات الفاعلة في النظام الإحصائي الوطني، ينبغي أن تعزز الدول الأعضـاء والوكالات الراعية الدورَ التنسـيقي الذي تقوم به المكاتب الإحصـائية الوطنية في مجال الإبلاغ المتعلق بأهداف التنمية المستدامة وذلك بالطرق التالية:

٢٣ - اطلاع المكاتب الإحصائية الوطنية بانتظام على ما يتم من عمليات لجمع البيانات والتحقق من صحتها تتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حتى عندما تكون جهة الاتصال الرئيسة مع الوكالات الراعية تابعةً لمؤسسات أخرى.

٢٤ - تعزيز قدرة المكاتب الإحصـائية الوطنية على تنسيق إنتاج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في إطار النظام الإحصائي الوطني وتطبيق إطار متسق لضمان الجودة.

٢٥ - دعم المكاتب الإحصـــائية الوطنية لكي تصـــبح جهة التنســـيق الوطنية العامة لمؤشـــرات أهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - دعم المكاتب الإحصـــائية الوطنية في نشـــر البيانات والمعلومات الإحصـــائية التي تُجمع لأغراض أهداف التنمية المستدامة والتوعية بأهمية تلك البيانات والمعلومات.

المرفق الثاني

التنقيحات السنوية المزمع إدخالها على إطار المؤشرات العالمية

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	*تنقيح المؤشر*
الهدف ١٠ – الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	
١٠-٧-١ تكاليف الاستقدام التي يتحملها الموظف كنسبة من الدخل السنوي في بلد المقصد	١٠-٧-١ تكاليف الاستقدام التي يتحملها الموظف كنسبة من الدخل الشهري في بلد المقصد
١٠-٧-٢ عدد البلدان التي نفّذت سياسات هجرة متسمة بحُسن الإدارة	١٠-٧-٢ عدد البلدان التي اعتمدت سياسات للهجرة تيسّر الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية
الهدف ١٢ – ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	
١٢-٣-١ مؤشر الخسائر الغذائية العالمية	١٢-٣-١ (أ) مؤشر الخسائر الغذائية، (ب) مؤشر النفايات الغذائية
الهدف ١٤ – حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	
١٤-٦-١ التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم	١٤-٦-١ مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم
١٤-ب-١ التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق	١٤-ب-١ مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق
الهدف ١٦ – التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	
١٦-٧-١ نسبة الوظائف (بحسب الجنس، والعمر، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني	١٦-٧-١ نسبة الوظائف في المؤسسات الوطنية والمحلية، بما في ذلك (أ) الهيئات التشريعية؛ (ب) الخدمة العامة؛ (ج) السلطة القضائية؛ مقارنةً بالتوزيعات الوطنية حسب الجنس، والعمر، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية